حينما وُلِدَت الوكالة الدولية للطاقة الذرية

منذ خمسين عاماً مضت، في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر من العام 1956، تبنَّت إحدى وثمانون دولةً عضواً في منظومة الأمم المتحدة النظامَ الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وقد غيَّر عملهم هذا العالَمَ النووي.

يَستذكر برتراند غولدشميت Bertrand Goldschmidt تلك الأوقات في مقالة نُشِرَت لأول مرَّة منذ عشر سنوات. وفي شهر تموز/يوليو من العام 2007 تستشف الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بالذكرى السنوية الخمسين لقيامها.

بعد ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1945، اجتمع رؤساء حكومات كلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا في واشنطن، وقرّروا تبنّي سياسة سريّة في المجال النووي إلى حين إقامة نظام رقابة دوليّة حقيقية على هذا المصدر الجديد والهائل للطاقة. ومن خلال قرارهم أيضاً شراء كافة اليورانيوم المتاح، اختلق هؤلاء الزعماء سياسة كاملة لعدم الانتشار النووي مبنيَّةً على منع انتقال الأمرين الأساسيين في التطوير النووي، وهما: المعرفة التقنية واليورانيوم، اللذان ينتشران بشكل واسع حالياً في أنحاء العالم.

وبعد ذلك بشهر، وافق الاتحاد السوفييتي على الاقتراح الإنكليزي–الأمريكي بإقامة وكالة دولية للطاقة الذرّية ضمن هيئة الأمم المتحدة مشكَّلة من الدول الإحدى عشرة الممثَّلة في مجلس الأمن، بالإضافة إلى كندا. وقد صادقت الأمم المتحدة على إقامة هذه الوكالة في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير من العام 1964.

فِكرة من "سلطة دولية"

في آذار/مـارس من العام 1964، وبمبادرة من وزير خارجية الولايات المتحدة، جرى تخويل مجموعة من شخصيات بارزة –رئاسة دافيد ليليانثال David Litienthal، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لهيئة الطاقة الذرّية الأمريكية، وبوجود روبرت أوبنهايمر Robert Oppenheimer وثلاثة من الصناعيين– بمهمة دراسة مُشكلة التطوير السِّلْمي للطاقة النووية وإزالة الأسلحة النووية. وقد قادت الدراسة إلى تقرير كاد أن يكون ثورياً على الصعيد السياسي حين كانت الطاقة النووية حينئذ لا تزال في المستوى التقني. وهنا ركَّزَ التقرير على فكرة أن ضمان الأمن النووي لن يتحقق في العصر الذرّي من خلال أي اتفاقات تُبنى على حظر السلاح النووي أو حتى على ضمانات السلامة والتفتيش، بل اقتَرح أن تبقى جميع العمليات الخطيرة من وجهة نظر تطوير الأسلحة النووية خارج متناول دول منفردة، وأن يُعهَدُ بها إلى سلطة دولية وحيدة، بمعنى قيام هيئة إدارية دولية تمتلك الصناعة النووية وتشغِّلها وتطوِّرها لصالح جميع الأمم. عندها تصبح تلك السلطة الدولية صاحبة الخامات والوقود النوويَّين، وتجري البحوث (حتى في مجال المتفجرات النووية) وتقوم بتشغيل محطات تصنيع الوقود النووي ومُفاعلات القدرة النووية، في حين يكون مراقبون دوليون مسئوولين عن اكتشاف أية أنشطة سرّية تحدث.

مناقشة في الأمم المتحدة

دَعَمَ نائب وزير الخارجية دين أشيسون Dean Acheson مسودة التقرير التي قُدِّمت دون تغيير تقريباً في الرابع عشر من حزيران/يونيو للعام 1946، وذلك خلال حفل تدشين الأمم المتحدة للهيئة الدولية للطاقة الذرّية برعاية مندوب الولايات المتحدة برنارد باروش Bernard Baruch. وقد جرى إدخال عبارة واحدة تخصُّ إلغاء الفيتو فيما يتعلق بالعقوبات الفورية ضد أُمّة تنتهك المعاهدة المقترحة بشكل خطير. وحسبما جاء في اقتراح الولايات المتحدة، سُمِّيت هذه السلطة باسم سلطة التطوير الذرّي الدولية، لأن مقترحها هذا هَدَفَ إلى مراقبة الطاقة النووية على امتداد العالم.

يجري الانتقال من الضوابط الوطنية إلى الضوابط الدولية وفق مراحل ما زالت بحاجة إلى توصيف، ويترافق آخر هذه المراحل بتسليم الأسلحة النووية إلى وكالة الرقابة الدولية. ومنذ البداية، وقف الاتحاد السوفييتي، مدعوماً من بولونيا، ضد خطة الولايات المتحدة، إذ طَلب كخطوة تمهيدية الحظر غير المشروط على الأسلحة النووية، وقَبِلَ فيما بعد فكرة تفتيشات دولية دورية بدون أن يوافق على مبادئ المُلْكية والإدارة الدوليتين، إذ اعتبرهما تقييداً غير مقبول للسيادة الوطنية.

استمرت المناقشات خلال خريف العام 1946. وضمّت المباحثات في البداية علميين بالإضافة إلى دبلوماسيين، وغدا العلميون مستشارين للدبلوماسيين. وكان المقر الرئيسي الأول للأمم المتحدة الذي يقع بجوار بحيرة ساكس موجوداً من الناحية الرمزية في الجزء المُعاد من مصنع للسلاح كان ما يزال قيد العمل. وخلال الرحلة إلى هذا المكان التي تستغرق حوالي الساعة من مدينة نيويورك كان لدينا وقت لنُحدِّث الدبلوماسيين عن أسرار الذرّة والانشطار النووي.

وبالرغم من عدم الاتفاق الأولي، أراد بروش مواصلة المشوار وإجراء تصويت قَسري، وقد تمّ ذلك في الثلاثين من كانون الأول/ديسمبر من العام 1946، وكانت النتيجة موافقة عشرة أصوات وامتناع دولتين عن التصويت وهما الاتحاد السوفييتي وبولونيا. وقبل أربعة أيام من هذا التاريخ –كما علمنا بعد عدة سنوات فقط– كان أول مفاعل سوفييتي قد بدأ العمل، إذ قرّر الاتحاد السوفييتي حينها الثقة بفنييه وعدم التفاوض من موقع الضعف.

ما مقدار الرقابة النووية ؟

دُرست بالتفصيل خطة الولايات المتحدة، التي أصبحت تعرف باسم "خطة الأغلبية"، طيلة العام 1974 على يد خبراء من الدول الغربية مع النظرة المتفكّهة من جانب ممثل الاتحاد السوفييتي الذي كان يؤكد من وقت لآخر الأخطاء الواضحة في البنية النظرية التي تقود إليها هذه الممارسة، إذ لم تكن توجد في ذاك الوقت فرصة لانضمام الاتحاد السوفييتي إلى تلك الخطة.

حتى ضمن "مجموعة الأغلبية" إياها، كان التوصُّل إلى الاتفاق صعباً في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، جرى تكرِّيس عدة لقاءات للسؤال حول ما إذا كان خام اليورانيوم الذي ما زال موجوداً في الأرض سيتبع لوكالة الرقابة الدولية المستقبلية أم لا. وتحت ضغط كلٍّ من بلجيكا والبرازيل، تمَّ أخيراً الاتفاق على أن الدول المنتجة لليورانيوم والثوريوم يجب أن تبقى مالكة للخامات في أراضيها، وأن تصبح هذه الخامات مُلكاً لوكالة الرقابة الدولية بعد استخراجها فقط.

وفي الوقت نفسه، ستكون وكالة الرقابة الدولية مُفوَّضة بفرض حصص نسبية سنوية لاستخراج هذه الخامات أو لإنتاج المواد الانشطارية التي تمتلكها مع المفاعلات التي أُنتجت هذه المواد ومعها –بشكل طبيعي– محطات فصل النظائر وإعادة معالجة الوقود المشعَّع.

لقد تقرر أن وكالة الرقابة الدولية يجب أن تمتلك الحق الحصري لتصنيع متفجرات نووية، بحيث تكون في صدارة هذا الميدان كذلك، وبالتالي تكون في موقع أفضل للكشف عن فعّاليات غير شرعية. ولكن لم تجر في أي وقت من الأوقات أية دراسة بشأن مسألة الفترة الانتقالية الحدّية التي يتم خلالها تسليم الولايات المتحدة أسلحتها النووية تدريجياً إلى وكالة الرقابة الدولية قبل مرحلة نزع السلاح النووي بإشراف عالمي.

العام 1955: افتتاح مؤتمر "الـذرّات من أجل السلم"، جنيف، سويسرا، في 8 آذار/مارس.

يبدو من اليسار إلى اليمين السيد ماكس بُتيتبيير، رئيس الاتحاد السويسري؛ والأمين العام للأمم المتحدة، داغ هامرشولد؛ والدكتور هومي ج. بهابها من الهند، رئيس المؤتمر؛ والأستاذ وولترج. ويتمان من الولايات المتحدة، الأمين العام للمؤتمر.

وخلال تلك الاجتماعات، في العام 1947، قدّم لنا أوبنهايمر تصوراته حول مستقبل الطاقة النووية. فقد تنبّأ بأن توليد الكهرباء على أسس تجريبية سيبدأ في السنوات الخمس اللاحقة، وأنه سيتم بناء محطات كهرباء مولَّدة نووياً في مناطق صناعية حيث الكهرباء غالية الثمن وذلك في غضون العشر أو العشرين سنة اللاحقة، وأن تطوراً كبير المقياس يمكن أن يبدأ بعد 30-50 سنة. وقد تبين عملياً أن نبوآته هذه ثَبُتت دقتها بشكل ملحوظ.

فرصةٌ ضائعة ، وتوجُّه جديد

بعد العمل لمدة عامين وعلى مدى 200 اجتماع، أَبلَغت وكالة الطاقة الذرّية التابعة للأمم المتحدة مجلس الأمن في العام 1948، أنها توصلت إلى طريق مسدود وأوقفت عملها. إذ فشلت المحاولات الأولى لإنجاز نزعٍ للسلاح النووي دولياً وأن الفرصة الأخيرة أمام الإنسانية للعيش في عالمٍ خالٍ من القنبلة الذرّية قد تلاشت.

في السنوات التي تلت العام 1949 تلاشى الاحتكار النووي في الولايات المتحدة، فمن العام 1951 وصاعداً ارتبطت المفاوضات حول الضوابط النووية مع مفاوضات نزع السلاح التقليدي، ولم يَعُدْ هناك المزيد من الحديث حول سلطة التطوير الذرّي الدولية وأخذت فكرة المُلكية والإدارة تزداد صعوبةً من حيث وضعها في الممارسة إذ إن مصادر اليورانيوم العالمية تزايدت وباشرت دول إضافية برامج نووية وطنية واسعة. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الضمانات المُتَّخَذَة ضد انحراف المواد القابلة للانشطار والتي كان يجب أن تطبِّقها وكالة الرقابة الدولية أقل أهمية بكثير، إذ كانت مخزونات القنبلة الذرّية تتزايد

بشكل مطّرد، وأصبح بالإمكان إخفاء جزء كبير منها حين يطبَّق نزع منضبط للسلاح على امتداد العالم.

وهكذا تبدّلَ اتجاه المناقشات حول نزع السلاح النووي، وكما في حالة نزع السلاح التقليدي، تركَّز الاهتمام على المراحل الانتقالية، والتحريمات المختلفة –التي تشمل استخدام وتصنيع وتخزين الأسلحة النووية– والتي ستترافق بالترسيخ المتدرج للضمانات.

لأول مرّة يجري ذكر الإرهاب النووي في وثيقة رسمية

إن السرعة المذهلة التي توصل فيها الاتحاد السوفييتي إلى مراحل متقدمة في المجال النووي (وبخاصة نجاحه في الميدان الحراري النووي في العام 1953)، والانفجار النووي البريطاني في العام 1952 والقرار الفرنسي، في العام نفسه، ببناء مفاعلات كبيرة تنتج البلوتونيوم ومزوَّدة باليورانيوم المُكتشَف حديثاً في فرنسا ذاتها، أكدت بوضوح أن المملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي قد بلغا أكثر مراحل التقانة النووية الصناعية تقدماً وأن فرنسا كانت ستحقق الشيء نفسه في وقت قريب نوعاً ما.

إن إثبات عدم الجدوى النسبية لسياسة السرّية secrecy وخطورة قيام منظومة للتعاون الدولي النووي والتجاري بدون القوتين الأنكلوسكسونيتين (بسبب قوانينهما الصارمة) وفوق هذا وذاك الرغبة في "مباشرة عملية للانفراج detent ونزع للسلاح"، كل ذلك حثّ الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير سياستها بشكلٍ مفاجئ في نهاية العام 1953.

اقتراح الرئيس آيزنهاور

في خطابه الشهير في الثامن من كانون الأول/ديسمبر من العام 1953 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد عودته مباشرة من مؤتمر قمة برمودا الذي انعقد بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وبعد توصيفه لميزان الرعب الذي أصبح العنصر الأساس في العلاقات بين أكبر قوّتين نوويتين، اقترح الرئيس آيزنهاور إقامة وكالة دولية للطاقة الذرّية تتبرّع لها الدول الأكثر تقدماً في المجال النووي بيورانيوم طبيعي ومواد انشطارية من مخزوناتها الوطنية، وأن تُنْشَأ هذه الوكالة تحت رعاية الأمم المتحدة وأن تكون مسؤولة عن المواد المودَعَة فيها. وحسب رؤية آيزنهاور آنذاك، فإن هذه المواد الموجودة مبدئياً بكميات صغيرة ستفيد في تعزيز التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، ولا سيما في توليد الكهرباء، وأن يجري توزيع واستخدام هذه المواد على نحو يحقق أكبر فائدة للجميع.

وسيكون للوكالة الجديدة سلطة مراقبة تقتصر على التحقق من الاستخدام السلمي للمواد التي ستكون الوكالة مسؤولة عن استلامها وتخزينها وإعادة توزيعها. ومثل هذا البنك يجب أن يكون آمناً بشكل مطلق ضد المهاجَمة والسرقة. وهنا كانت الإشارة الأولى إلى الإرهاب النووي في وثيقة رسمية، الأمر الذي كثر الحديث عنه في الوقت الحالي.

إن مثل هذه السلطة الدولية الجنينية للطاقة الذرّية ستحظى بأهمية أكبر مع تزايد إسهامات الدول الأكثر اهتماماً، والتي أعلن آيزنهاور وجوب أن يكون الاتحاد السوفييتي جزءاً منها كشرط مُسبَّق.

ولأول مرّة منذ الحرب العالمية الثانية، لم تتميز خطة الانفراج النووي بطلبات متعارضة من القوّتين النوويتين الرئيسيتين. فقد طلبت الولايات المتحدة أن يفتح الاتحاد السوفييتي أبوابه أمام التفتيشات الدولية وطالب السوفييت بحظر الأسلحة النووية وتدميرها.

محاورة سوفييتية-أمريكية

في نهاية العام 1953، وافق الاتحاد السوفييتي على مناقشة اقتراح آيزنهاور بشكل مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر القنوات الدبلوماسية. ولكن الحكومة السوفييتية أبدت في البداية ممانعة: إذ أصرَّت على أولوية مقدَّسة للتخلي عن استخدام القنبلة الهدروجينية والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل، وناصرت معاهدات الولايات المتحدة للعام 1946، مشيرة إلى عدم إمكانية إنتاج الطاقة للغايات السلمية بمعزل عن احتمال إنتاج المواد القابلة للاستخدام في الغايات العسكرية وأن أي دولة لا يمكنها التعاطي مع أحد الخَيارين دون التعاطي مع الخَيار الآخر.

وفي وقت لاحق، في نهاية العام 1954، طرح الاتحاد السوفييتي نقاشات تتناول وكالة دولية مستقبلية للطاقة الذرّية توصلُ إلى اتفاق حول الأسلحة النووية. إذ اقترحت اجتماعاً للخبراء السوفييت والأمريكيين لدراسة إمكانية تقنية لتفادي الانحراف نحو استخدام عسكري للمواد الانشطارية المخصَّصة أصلاً لاستخدامات غير عسكرية ولجعل مثل هذه المواد غير ملائمة لاستخدامات عسكرية بدون الانتقاص من قيمتها غير العسكرية. وقد عُقدَ اجتماعٌ لخبراء من محطات كهربائية نووية رئيسية في جنيف في أيلول/سبتمبر من العام 1955، لكن دون إيجاد حلٍّ لهذه المعضلة.

إن الممانعة السوفييتية لم تُحَلْ دون قيام الولايات المتحدة بتحضير وإرسال عدة مسودات متتابعة إلى الاتحاد السوفييتي عن وضع الوكالة المستقبلي، أعدَّتها بعد استشارات مع المحطات الكهربائية النووية الرئيسية ومع المنتجين الأساسيين لليورانيوم: أستراليا، بلجيكا، كندا، فرنسا، البرتغال، جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة. ففي صيف العام 1954، خفَّفت حكومة الولايات المتحدة المصادقة على قانونها النووي الداخلي وسمحت بوضع المهارات والمواد النووية تحت تصرُّف دول أخرى،

مشترطةً استخدامها لغايات سلمية فقط. كما أنها أعلنت قرارها المُضي قدماً في إقامة الوكالة الجديدة، حتى بدون الاتحاد السوفييتي.

وفي خريف العام 1954، استعجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة استمرار المناقشات، وقررت إقامة مؤتمرٍ تقنيٍّ موسّع تحت رعاية الأمم المتحدة حول الاستخدامات السلمية للطاقة الذرّية، مخصَّص للتخلي عن شعار السرّية الذرّية إلى حدٍّ كبير. وقد انعقد المؤتمر بنجاح في آب/أغسطس من العام 1955 في جنيف، وبحضورٍ كاملٍ للاتحاد السوفييتي.

أعلنت الحكومة السوفييتية، بعد المؤتمر بقليل، رغبتها بالاشتراك في الوكالة المستقبلية، لنقل المواد الانشطارية إليها ولقبول مبدأ مناقشة قانون المسودة الثالثة التي أعدتها حكومة الولايات المتحدة في آذار/مارس من العام 1955. وهكذا انتهت مناقشة المبادئ الأساسية، ليتبع ذلك فترة عام يتم خلالها الوصول إلى نص القانون النهائي خلال مؤتمرين اثنين، عُقدا في بداية العام 1956 وبنهايته في واشنطن ونيويورك، على التوالي.

وفي العام 1955، عَهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر في واشنطن للبلدان الاثني عشر الأكثر اهتماماً في إنشاء الوكالة الجديدة. أما الدول التي دُعيت للمشاركة فقد كانت تلك التي شاركت في صياغة مسودات القانون بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا والبرازيل والهند. وقد انعقد المؤتمر في شباط/فبراير وآذار/مارس من العام 1956.

لقد تمثَّلت الميزة البارزة للمفاوضات، التي استمرت أربعة أسابيع، في الموقف الاسترضائي للاتحاد السوفييتي. وكان نمط المنظَمة التي انبثقت عن المفاوضات آخذاً دور السمسار بدلاً من المدير، واستحواذ قوى رقابة عريضة جداً تستجيب لاتفاقات نقل المواد التي أُودعت تحت إمرة الوكالة الجديدة، كما تستجيب فوق ذلك كله، لاتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف ترغب بها الوكالة الجديدة للتحقق من صفتها غير العسكرية.

وفيما يتعلق بالنمط الأخير للاتفاق فقد تقرر، على الرغم من المعارضة السوفييتية، أن تتحمل الوكالة الجديدة تكاليف الضمانات المرافقة، ما دامت هذه الضمانات ستساهم في صون سلام عالمي. وعلى الرغم من موافقة الوفد الهندي على ضمانات حول مواد انشطارية خاصة (هي اليورانيوم المخصَّب والبلوتونيوم)، فقد عارض الضمانات المرتبطة باليورانيوم الطبيعي. وكان الوفد الوحيد الذي تبنَّى هذا الخط حين عرض وجهة النظر بأن الضمانات حول اليورانيوم الطبيعي ستَقْسِم بلدان العالم إلى قسمين اثنين: القسم الأول يتضمَّن الدول التي لا تمتلك مكامن من اليورانيوم على أراضيها أو لم تكن قادرة على الحصول على اليورانيوم عبر قنوات تجارية، وستكون خاضعة لمراقبة دائمة ومستمرة في النطاقات الصناعية التي تُعدّ وجهة تنميتها الوحيدة، بينما يضم القسم الثاني الدول التي تمتلك برنامجاً نووياً عسكرياً بإمكانها الاستفادة منه تحت غطاء السرّية الصناعية، لكونها تمتلك مواد متاحة غير مراقَبة يمكن تسخيرها لاستخدامات غير عسكرية.

المؤتمر ومعركة منتظرة

أخيراً، وفي 23 أيلول/سبتمبر من العام 1956، عُرضت مسودة النظام الأساسي على تَجمُّع من 81 بلداً في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، وَتقرر أن غالبية الثلثين ستكون ضرورية لتعديل هذا النظام الأساسي، وبالتالي جاءت الصيغة النهائية المتبناة في 23 تشرين الأول/أكتوبر غير مختلفة كثيراً عن النص الذي تمَّت صياغته قبل ستة أشهر في واشنطن.

العام 1957: مجتمع فيينا يتمتع بمنظر للعلميين والدبلوماسيين من 55 أمَّة شاركوا في المؤتمر العام الأول للوكالة الدولية للطاقة الذرّية الجديدة والذين التقوا في حفلة موسيقية في واحدة من صالات الموسيقى الشهيرة في فيينا.

لقد جرى سحب أغلب التعديلات المقترحة أو أنها لم تحظَ بالموافقة الضرورية لأغلبية الثلثين، وانطبق ذلك بشكل خاص على التعديلات الأساسية التي اقترحها الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه، والتي تضمنت اقتراح قبول جمهورية الصين الشعبية كعضو مؤسِّس، وطلباتٍ من أجل كفالات إضافية بأن سيادة الدول ستكون مصونة، وتقييدات في الموازنة، والمطالبة بأن تكون غالبية ثلاثة أرباع الأعضاء مطلوبة في المسائل المالية، واقتراح أن لا تتقبَّلَ الوكالة أبنية أو معدات إلاّ إذا قُدِّمت لها على شكل هدايا.

تمثلت القضية الأكثر خلافية في سعة الضمانات. وقد انْتَقَد مبدأ الضمانات العديد من الدول (كثير منها من دول العالم الثالث) التي حاولت استثناء اليورانيوم الطبيعي، فشبَّهت الضمانات بالاستعمار الحديث، مشيرة إلى أن القوى المالكة للأسلحة النووية سيتم استثناؤها

بشكل عام بسبب مرحلة تنميتها المتقدمة وهي بذلك لن تحتاج أبداً لمساعدة الوكالة الجديدة.

تصدَّرت الهند معارضة تطبيقٍ صارمٍ جداً للضمانات، وفرنسا، التي قمتُ بتمثيلها، دعَّمته باقتراح تخفيف للضمانات حول اليورانيوم الطبيعي، وأصرَّت على عدم جعل الضمانات قاسية جداً، خوفاً من أن يمنع ذلك دول أعضاء مستقبلية من اللجوء إلى الوكالة الجديدة لطلب المساعدة.

السيد بيرتراند غولدشميت هو ممثل فرنسا في أول مجلس للمحافظين في الوكالة في العام 1957. تحتل فرنسا واحداً من المقاعد الخمسة الدائمة العضوية المخصصة للأعضاء الذين كانوا الأكثر تقدماً في مجال التقانة والطاقة الذرّية، بما فيها إنتاج المواد الأولية. وتحتل المقاعدَ الأربعة الباقية كلٌّ من كندا واتحاد الجمهوريات السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

لقد تحدَّد الموقف الهندي بوضوح على يد هومي بهابها Homi Bhabha، الذي كان يتمتع بشخصية ذات مقام رفيع ونفوذ كبير. فعاند بادئ ذي بدء تخليد ضمانات تُطبَّق على أجيال متعاقبة من المواد النووية، الأمر الذي كان يحتمل جداً حدوثه في حالة بلده التي كانت تمتلك موادَّ نووية لكنها تحتاج للمساعدة في الوصول إلى برنامج نووي. لقد أشار هومي بهابها إلى الطبيعة الخادعة للضمانات الصارمة، وأكَّد أن أي مساعدة في المجال النووي (سواء أكانت على شكل فُرص تدريب أم مواد نووية) هي عون عسكري محتمَل ما دامت قد تسمح لدولة ما بتحويل المصادر إلى برنامج عسكري. واقترح في المؤتمر أن تقتصر مساعدة الوكالة الجديدة على تلك الدول غير المالكة لبرامج عسكرية –والموصوفة بأنها وإن كانت برامج في مجال المتفجرات النووية والحرارية النووية وأسلحة الإشعاع النووي، لكنها لا تتضمن دفعاً نووياً حربياً.

أخيراً، كانت النقطة التي أعلن ممثل الوفد الهندي أنه سيكون أشد عناداً بصددها إلى حدِّ المعارضة القاطعة هي حق الوكالة الجديدة الوارد في المادة XII.A.5 فيما يخصُّ إخضاع جميع المنشآت لضماناتها "بأن يتحتم عند استخدام جميع المواد الانشطارية المسترجعة أو المنتجة بشكل ثانوي، إيداعها لدى الوكالة، باستثناء تلك الكميات التي تسمح الوكالة باستبقائها لدى المنشآت لغايات غير عسكرية محددة خاضعة لضمانات الوكالة المستمرة". إن توافر مثل مصادر القدرة هذه بين يدي الوكالة الجديدة قد يعطيها صلاحية كبيرة في تقييد اقتصاد بلدٍ ما إذا ما كان الاقتصاد معتمداً على توليد الطاقة الكهربائية النووية كمتابعةٍ لجهودٍ تساهم بها الوكالة الجديدة في المراحل الابتدائية فقط.

جرت المفاوضات عبر المؤتمر بين الوفدين الأمريكي والهندي. رفض الوفد الأمريكي، الذي سبق أن استشار وزير الخارجية وحظي بتأييده، تغيير موقفه بالنسبة لأي توسع معتبر.

في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر من العام 1956، يوم كاد المؤتمر أن ينتهي بتصويت على المادة VII، انضم الاتحاد السوفييتي، الذي لم يكن قد أعلن موقفه حتى تلك اللحظة، إلى حلفائه الذين انزاحوا بشكل موحد إلى الجانب الهندي. ولإحساسنا بأن التصويت كان من الممكن أن يقود إلى طريق مسدود أو إلى موافقة على التوجه الأمريكي من قبل أكثرية ضعيفة، فقد قررت وزميلي السويسري، الوزير أوغست ليند، المراقب الدائم في هيئة الأمم المتحدة، أن نتقدم بتسوية معدَّلة. وهذه التسوية التي عُدِّلت قليلاً في اليوم التالي لطرحها أعطت الحق لبلدٍ ما في الاحتفاظ بكمية من المواد الانشطارية التي كانت قد أنتجتها وتعتبرها ضرورية لنشاطاتها البحثية ولوقود مفاعلاتها النووية التي تمتلكها مسبقاً أو التي هي قيد البناء.

طلبَ الوفد الأمريكي 48 ساعة للتفكير، ووُضِعَت التسوية المعدَّلة أمام وزير الخارجية جون فوستر دالاس John Foster Dulles ورئيس هيئة الطاقة الذرّية الأمريكية الأدميرال لويس شتراوس Lewis Strauss. وبعد المناقشات التي استمرت خلال يوم الأحد 21 تشرين الأول/أكتوبر، عمل الوفد الكندي باتجاه الموافقة على التسوية، في حين مال الوفد البريطاني إلى التصلُّب، ووافقت وفود الدول الأنكلوسكسونية الثلاث على العرض الفرنسي–السويسري الذي كان الوفد الهندي قد وافق عليه في بداية تلك الليلة. ونظراً لتقدير الوفد الهندي لطريقة مساعدتنا له، فقد أوقف ضغط اقتراحه بوجوب حصر مساعدة الوكالة الجديدة على الدول التي لا تمتلك برنامجاً نووياً.

جرى الاقتراع على المادة XII في اليوم التالي، وتم تبنِّيها بشكل جماعي. وهكذا أمكن تفادي إخفاق المؤتمر بشقِّ النفس، وتم تجاوز العقبة الأخيرة في طريق بناء الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وضماناتها التي تشكل العناصر أساسية في سياسة العالم الحالية المتعلقة بالانتشار النووي.

ولد برتراند غولدشميت في العام 1912 وتعلَّم في باريس. وبعد تخرُّجه من مدرسة الفيزياء والكيمياء، تم تطويعه من قبل ماري كوري في العام 1933، أي قبل وفاتها بعام فقط، وذلك كمساعد شخصي لها في معهد الراديوم في باريس. شارك في تأسيس هيئة الطاقة الذرّية في فرنسا في العام 1946. وبعد عشر سنوات ترأس الوفد الفرنسي إلى مؤتمر القانون الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وقد خَدَم كحاكم فرنسي في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لمدة 23 عاماً. توفي برتراند غولد شميت في العام 2002.

ولقراءة قانون الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أو المزيد عن تاريخ الوكالة، قم بزيارة الموقع: www.iaea.org